



الأسئلة والأجوبة



الموضوع:

المقدمات؛ الحجة؛ خليفة الله؛ الروايات الواردة عن خلفاء الله (الأحاد والمتواتر)

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال

الكاتب: محمد جواد

التاريخ: ١٤٣٦/١١/١٨

هل الأحاديث المتواترة للرسول حجة في حالة عدم وجوده؟ أي أنه من الممكن استنباط كيفية الأعمال الدينية مثل الصلاة من أحاديثه المتواترة؟

الجواب

التاريخ: ١٤٣٦/١١/١٩

لقد شدد الله تعالى في العديد من آيات كتابه على ضرورة طاعة أوامر رسوله وقال على سبيل المثال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^١ وقال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾^٢ وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^٣ وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٤ وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^٥ وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^٦ وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^٧ وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

١. النساء / ٦٤

٢. النساء / ٨٠

٣. الأنفال / ١

٤. آل عمران / ١٣٢

٥. النور / ٥٦

٦. النور / ٦٣

٧. محمد / ٣٣

٨. الحشر / ٧

٩. الأحزاب / ٢١

فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^١. لذلك، من الواضح أنه يجب إتيان ما أمر به الرسول وترك ما نهى عنه الرسول، ووجوب ذلك يعتبر من ضروريات الإسلام، بغض النظر عما إذا كنا مذكورين في كتاب الله بعينهما أم لا؛ لأن أمره ونهيه لا يتعارضان مع كتاب الله دون أدنى شك، ولكنهما مبيّنان له بإذن الله؛ كما قال تعالى: **﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾**^٢، ومثال ذلك أن الله تعالى أنزل في كتابه الأمر بإقامة الصلاة بشكل كلي ليبين الرسول للناس كيفيتها بشكل جزئي.

نعم، إن الرسول بالإضافة إلى أنه تالٍ لكتاب الله تعالى على الناس، يُعتبر معلّمهم إياه ومعلّمهم الحكمة ومزكّيهم، وهذا ما يتحقّق من خلال سنّته لا محالة؛ كما قال الله تعالى في هذا الصّد: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾**^٣؛ بالنظر إلى أن «الحكمة» مذكورة بعد «الكتاب» و«تزكية الناس وتعليمهم الكتاب» مذكورة بعد «تلاوة آيات الله عليهم»، وهذا يدلّ على أن هناك فرق بينهما، ويبين مفهوم «القرآن» و«السنّة». من هنا يعلم أن القرآن يدعو بوضوح إلى سنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم ويدلّ على حجّيتها ومن ثمّ، فإنّ الذين يعتبرون القرآن حجة لا بدّ أن يدعّوا بحجّة سنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم؛ لأنّ عدم الاعتقاد بحجّة سنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم هو تمرد على القرآن.

بالطبع، إنّ وجوب طاعة أمر ونهي الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم، مبنيّ على اليقين بهما؛ بالنظر إلى أن الظنّ بهما لا يعتبر كافيًا وفقًا لقاعدة **﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾**^٤، واليقين بهما حجة ذاتًا وطبعًا ولذلك، فإنّ كلّ من أيقن أمره ونهيه يجب عليه أن يطيعهما، ويتحصّل اليقين بهما بطريقتين: سماعهما من الرسول نفسه لمن هو شاهد عنده، أو سماع خبرهما من عدد كثير لا يمكن عقلاً تواطؤهم على الكذب أو اجتماعهم على الخطأ، وهذا هو المعنيّ من قول الله تعالى: **﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾**^٥؛ بالنظر إلى أن حجّة الخبر المتواتر منه هي قضية قلبية أي عقلية، وحجّة السماع منه تتعلق بمن يستمع إليه وهو شاهد.

١. الأحزاب / ٣٦

٢. النحل / ٤٤

٣. آل عمران / ١٦٤

٤. يونس / ٣٦

٥. ق / ٣٧

مع ذلك، ينبغي الإنتباه إلى أنَّ قول الله تعالى هذا هو إرشاد إلى حكم عقلي؛ لأنَّ حجة الخبر المتواتر، لها طبيعة عقلية؛ بمعنى أنَّ العقل إذا يلتفت إلى كثرة رواته وتوافقهم، لا يعطي احتمال أن يكون كذباً أو خطأ ويقطع بصحته؛ كما يفعل ذلك فيما يتعلق بالفاظ القرآن، فإنه يقطع بأصالتها مع الالتفات إلى روايتها عن الرسول بشكل متواتر.

الحاصل أنَّ سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، إذا كان هناك قطع بصورها منه بواسطة الحس أو العقل، فهي حجة وبالتالي، يمكن الأخذ بها في العقائد والأعمال كمبين لعمومات القرآن؛ كما أنه لم يرد في القرآن عدد ركعات الصلاة ولا ترتيب أعمالها بشكل جزئي، ولكنها وردت عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بشكل متواتر ولذلك، فإن العمل وفقاً لها واجب على المسلمين، وفي الوقت نفسه، يعتبر العمل وفقاً للقرآن؛ لأنَّ القرآن قد أوجب العمل وفقاً لسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في حالة اليقين بها، وهذا هو حد الاعتدال الذي من تقدمه أو تأخر عنه ضل، وتقدمه هو الاعتقاد بحجة أخبار الآحاد وغير اليقينية عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والتأخر عنه هو الاعتقاد بعدم حجة الأخبار المتواترة واليقينية عنه، وهما الإفراط والتفريط، وكلاهما له نتائج فاسدة وخطيرة.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع **القول ٣٩** من أقوال السيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى.



الموقع الإلكتروني لمكتب المنصور الهاشمي الخراساني
قسم الحجة على الأسئلة

www.alkhorasani.com

الموقع الإلكتروني لمكتب المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى



الرجاء النقر على الرابط الذي تريده.